

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 6 مارس 2016 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5968)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

الإمارات مقصد المبدعين

الإمارات اليوم

03

نحو تفعيل دور البحث العلمي

تقارير وتحليلات

04

عودة إيران إلى سوق النفط العالمي لم ترق إلى مستوى الطموحات

06

كاتب: طريق إيران الطويل لإعادة الاندماج في النظام المالي العالمي

07

أزمة اللاجئين وألمانيا ومستقبل الاتحاد الأوروبي

شؤون اقتصادية

08

أبوظبي عاصمة لصناعة الطيران والفضاء وسياحة الأعمال



الإمارات مقصد المبدعين

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى لموضوع الإبداع، بكل صوره وأشكاله، لأنها تدرك أنه محرك أساسي لتطوير الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء. وليس من السهل، بل ولا يمكن، أن يكون هناك مجتمع متطور وتنمية شاملة ومستدامة من دون الارتكاز إلى أحد أهم عناصر هذه التنمية وهو الإبداع. فالإبداع الذي يقود إلى التميّز كما تراه القيادة الرشيدة للدولة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، هو منبع السعادة التي تبذل كل ما يمكن من أجل تحقيقها لأبناء الإمارات، بل جعلت من سعادة المواطن هدف كل سياساتها وقراراتها. وفي هذا الإطار جاء تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خلال زيارته إلى مقر مهرجان دبي كائنس 2016، الذي ينظمه «براند دبي» الذراع الإبداعية للمكتب الإعلامي لحكومة دبي، وتستمر أعماله حتى 14 من الشهر الجاري، على اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم الإبداع بكل صوره وأشكاله، وذلك لأنها ترى فيها كما قال سموه «محركاً مهماً ذا أثر واضح في تطوير حياة الناس وإسعادهم، بما في ذلك الإبداع الفني الذي يعد ركيزة رئيسة للبنية الفكرية والثقافية للشعوب، ومرآة تعكس مدى تقدمها ورفي مجتمعاتها، ووسيلة فعالة لتحقيق التقارب والوثام بين أفرادها، بنشر قيم الجمال والخير والتفاهم، لقدرة هذا الشكل من أشكال الإبداع على تخطي حواجز اللغات وتباين الثقافات».

إن اهتمام القيادة الرشيدة بالإبداع اهتمام غير عادي فالدولة وبكل أجهزتها ومؤسساتها تتبنى دعم الإبداع والمبدعين، لذا تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها أفضل الخبرات العالمية لمناقشة هذا الموضوع من كل جوانبه، كما طرحت القيادة الرشيدة العديد المبادرات على مختلف المستويات، وتم تبني العديد من المشاريع الفردية التي تقدم إلى مؤسسات معنية بالإبداع، والجماعية من خلال دعم مؤسسات التعليم المختلفة. فالإبداع في دولة الإمارات العربية المتحدة يلقى من القيادة الرشيدة دعماً معنوياً ومادياً فريداً وغير مسبوق. ويتجاوز اهتمام الدولة بالإبداع الحدود الوطنية ليشمل الإبداع في المنطقة بل والعالم حيث الدعم المشهود لمشاريع وبرامج إبداعية؛ بل وهناك اهتمام مستمر بالمبدعين في الداخل والخارج، حيث يتم تكريمهم وعلى أعلى المستويات؛ كما توجد هناك الكثير من المسابقات وفي مجالات مختلفة مفتوحة للمبدعين من مختلف دول العالم. لذا فلا عجب أن تصبح دولة الإمارات العربية المتحدة مقصداً للمبدعين. وهذا ما أشار إليه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عندما قال «إن نهج الإمارات في تشجيع الإبداع، جعلها محطة يحرص المبدعون في شتى التخصصات على التوقف فيها، للقاء وتبادل الأفكار، ومقاربة الرؤى ومناقشة التجارب، لما يجدونه في رحاب الإمارات من بيئة تسمح لهم بإطلاق العنان لأفكارهم المبتكرة وطاقتهم الخلاقة، وتمكنهم من الوصول إلى مستويات أرقى من الإجابة لتقديم الجديد كل في تخصصه». والهدف من هذا كله تأمين حياة كريمة للإنسان، وتحقيق سعادة مستدامة له، وهذا ما أكده سموه عندما قال «دولتنا لا تدخر جهداً في تعزيز تلك البيئة، ورفدها بالمقومات التي تضمن لها مزيداً من الازدهار، ترسيخاً لدور الإمارات الرائد في دعم الإبداع على جميع الصعد محلياً وإقليمياً وعالمياً، سعياً وراء هدف مهم، وهو تحقيق سعادة الناس، وتوفير الحياة الكريمة لهم وللأجيال المقبلة».

نحو تفعيل دور البحث العلمي

تولي القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً استثنائياً للبحث العلمي، باعتباره القاطرة التي تقود حركة التنمية والتطور في المجالات كافة، فالبحث العلمي الجاد يمثل حجر الأساس القوي لجميع الخطط التنموية والاستراتيجية، ومن هذا المنطلق فإن اعتماد مجلس الوزراء مؤخراً لإنشاء «مجلس علماء الإمارات» برئاسة سارة الأميري قائد الفريق العلمي لمشروع الإمارات لاستكشاف المريخ، سيمثل نقلة نوعية نحو تفعيل دور البحث العلمي، وبناء جيل من العلماء المواطنين في مختلف المجالات العلمية.

تؤكد قائمة الأهداف التي يسعى «مجلس علماء الإمارات» إلى تحقيقها أن دولة الإمارات العربية المتحدة ماضية بثبات نحو المستقبل، متسلحة بالعلم والمعرفة، من أجل مواكبة مرحلة ما بعد النفط التي تستهدف بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، ومتشجع بروح الإبداع والابتكار، حيث سيعمل هذا المجلس على تقديم المشورة إلى مجلس الوزراء في ما يتعلق بالتوجهات العلمية المستقبلية للحكومة والاستراتيجية الوطنية للعلوم والابتكار إضافة إلى تشجيع الدراسات والأبحاث المتقدمة والتخصصية في مختلف المجالات العلمية وتحفيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات العلمية والبحثية في القطاعين الحكومي والخاص.

كما سيعمل المجلس على بناء الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المحلية والدولية العاملة في المجال ذاته لتبادل المعرفة والخبرات، وتشجيع تبادل المعرفة والخبرة بين المواهب العالمية والوطنية في مختلف المجالات العلمية، إضافة إلى إبداء المشورة العلمية فيما يحال إليه من مجلس الوزراء. ويضم المجلس نخبة من العلماء والباحثين في التخصصات العلمية الدقيقة، وخاصة في المجالات التي تواكب متطلبات اقتصاد المعرفة، مثل الوقود الحيوي والطاقة النظيفة والمتجددة، وجيولوجيا المياه ومصادر المياه ونظائرها، والهندسة الحيوية، وتقنية تحلية المياه بالاعتماد على تكنولوجيا النانو، والعلاج الجيني، والهندسة النووية، وهندسة الاتصالات، وهذا أمر يدعو إلى الثقة والتفاؤل بالمستقبل، ويؤكد أولاً أن الثروة البشرية في الإمارات هي أهم مرتكزات قوتها الشاملة، وهي رهانها الحقيقي نحو المستقبل. وثانياً أن دولة الإمارات قادرة على بناء اقتصاد مستدام يرتكز على المعرفة والبحث العلمي.

تشير تجارب الدول المتقدمة إلى أن السر وراء نهضتها هو اهتمامها بالبحث العلمي، وتوفير المخصصات المالية اللازمة له من ميزانياتها، لأنها تدرك أن هذا سيكون له مردوده التنموي على المدى البعيد، وهذا ما تسير عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تتبنى رؤية شاملة لتطوير البحث العلمي، بهدف بناء قاعدة من الكوادر المواطنة المتخصصة في المجالات النوعية الدقيقة، سواء من خلال توفيرها بعثات علمية ومنحاً دراسية في أرقى المعاهد والجامعات العالمية لأبنائها المتفوقين، أو من خلال التوسع في إنشاء الجامعات والكليات المتخصصة التي تخدم توجهها نحو اقتصاد المعرفة، أو من خلال العمل على توفير المناخ المناسب للبحث العلمي، وليس أدل على ذلك من أن استراتيجية أبوظبي لمستقبل التعليم للسنوات (2015-2020) تستهدف في جوهرها التحول إلى مجتمع منتج للمعرفة، لإنشاء جيل العلوم والتكنولوجيا ورفع نسب مخرجات البحث العلمي، والمواءمة الكاملة بين التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية، من خلال زيادة نسبة الحاصلين على منح وبرامج الدكتوراه في مواد العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز الشراكة بين مراكز البحث العلمي والقطاع الخاص الصناعي، وتركيز مراكز البحث العلمي والتكنولوجي على أولويات التنمية الشاملة والمستدامة في إمارة أبوظبي، ودولة الإمارات العربية المتحدة بوجه عام.



عودة إيران إلى سوق النفط العالمي لم ترق إلى مستوى الطموحات

أوضح جرانت سميث، محلل الشؤون السياسية ومراسل مجلة بلومبيرغ، وأنتوني دي باولا مراسل المجلة في دبي، في مقال مشترك لهما في المجلة أن عودة إيران إلى أسواق النفط العالمية بعد رفع العقوبات لم تلبي الطموحات الكبرى في البلاد، ففي الوقت الذي تم فيه رفع العقوبات إلا أن العوائق ما زالت ماثلة.

مع 3.6 مليون في عام 2011. وقد أكد وزير النفط الإيراني، بيجن زنگنه، أهمية استعادة الأسواق المفقودة، ورفض مبادرة بين بعض دول أوبك والدول غير الأعضاء لتجميد الإنتاج لدعم أسعار النفط التي شهدت أدنى مستوى لها منذ 12 عاماً.

وعندما كانت القيود التجارية لا تزال سارية المفعول، تعهدت إيران بزيادة صادراتها من النفط الخام والتي تصل إلى مليون برميل يومياً بنحو 50 في المئة عند رفع العقوبات، لكنها لم تتمكن من تصدير سوى 130 ألف برميل إضافي فقط في شهر فبراير الماضي ليصل مجموع ما تصدره من النفط الخام إلى 1.42 مليون برميل يومياً، وفقاً لمعلومات الشحن التي تمكنت نشرها بلومبيرغ من جمعها.

وكانت محاولات إيران تتماشى مع توقعات مراقبي النفط مثل مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأمريكية المتعددة الجنسيات مجموعة «جولدمان ساكس»، و«بنك باركليز» الذي حذر من أن الانتعاش في الصادرات النفطية الإيرانية سيكون محدوداً. وقالت «جولدمان ساكس» إن الدولة الشرق أوسطية ستتمكن من زيادة إنتاجها بمقدار 285 ألف برميل يومياً في عام 2016.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها بلومبيرغ فقد

بعد ستة أسابيع من الاتفاق النووي التاريخي الذي سمح لإيران باستئناف مبيعاتها النفطية في جميع أنحاء العالم، لم تتمكن الدولة العضو في منظمة أوبك من شحن سوى ثلث كمية النفط الإضافية التي كانت قد تعهدت بضخها وهي 500 ألف برميل يومياً في غضون أسابيع من رفع العقوبات. وقال بنك «بي إن بي باريبا» إن إيران تواجه عوائق كثيرة في كل خطوة، سواء من حيث زيادة إنتاج آبار النفط المتقدمة أو التغلب على القيود المصرفية التي اضطرت إيران إلى بيع النفط الخام في ترتيبات مقيضة.

وقال هاري تشيلينجوريان، خبير استراتيجية أسواق السلع في بنك «بي إن بي باريبا» في لندن، إن «إيران تواجه عقبات على المدى القصير تتمثل في استعادة حصتها من الإنتاج التي خسرتها في السابق لأعضاء آخرين في منظمة أوبك وإعادة مستويات الإنتاج إلى ما كانت عليه قبل العقوبات»، أما العقبات على المدى الطويل فتمثل في «الإطار القانوني والتنظيمي».

وكانت إيران تعتبر ثاني أكبر عضو منتج في منظمة الدول المصدرة للنفط عندما حظرت أوروبا استيراد النفط الخام منها وشددت الولايات المتحدة العقوبات المالية عليها في عام 2012، لكن تراجع متوسط إنتاجها من النفط الخام إلى 2.8 مليون برميل يومياً في العام الماضي مقارنة



الجمهوريين المحتملين للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة بإعادة فرض العقوبات على إيران التي تم رفعها في عهد الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما فإن من المرجح أن تواصل معظم البنوك الأوروبية تجنبها تمويل الصفقات مع إيران.

ونقل الكاتبان ما أوردته وكالة «مهر» الإيرانية من أن الشركة الوطنية الإيرانية للنفط سعت للتحويل على هذه المشكلة من خلال الموافقة على مقايضة النفط الخام بالبنزين مع شركة «جلينكور» الأوروبية للتعاملات التجارية، وشركة «ترافيجورا بيهير» العالمية المشهورة بتجارة السلع، و«مجموعة فايتول» للطاقة وتجارة السلع، لكن الشركات الثلاث رفضت التعليق على ذلك.

ووفقاً لمجموعة «سي تي جروب» فإن إيران قد تحقق أفضل من المتوقع في ضوء متوسط صادراتها النفطية التي وصلت 1.5 مليون برميل يومياً خلال شهر فبراير 2016.

وقال سيث كلاينمان، رئيس أبحاث الطاقة لدى سي تي جروب في لندن، إن البيانات الأخيرة تشير إلى أن صادرات النفط الخام الإيراني هي في النهاية العليا لتوقعات الناس حيث قدر أن الصادرات لامست ما يقرب من 2 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من شهر فبراير.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في 22 فبراير إن مهندسي البترول الإيرانيين وضعوا قبل رفع العقوبات قاعدة لزيادة سريعة في المعروض بنحو 600 ألف برميل يومياً بحلول منتصف العام.

وقال كلاينمان «إن الوضع مختلف تماماً عما فعله صدام حسين عندما انسحب من الكويت وفجر المنشآت والحقول النفطية، إن هذه المنشآت لم يتم الاستثمار فيها بصورة كافية، كما أنها استهلكت لكنها مازالت باقية».

قامت إيران الشهر الماضي بتحميل الناقلة «أتلانتس» المستأجرة لشركة النفط الفرنسية توتال بالنفط الخام إلى أوروبا منذ 2012. وقد تم تحميل الناقلة الشهر الماضي من ميناء إيراني يقع في جزيرة خرج وأبحرت الناقلة حول القرن الإفريقي في طريقها إلى أوروبا.

وتعتبر هذه الرحلة أطول مما يستغرقه نقل النفط الإيراني الخام إلى الموانئ الأوروبية بسبب عقبة لوجستية أخرى، وهي أن مصر وبعض دول الخليج العربية المنتجة للنفط لم تسمح حتى الآن لإيران باستئناف شحن نفطها الخام عبر أنبوب سوميد المملوك للشركة العربية لأنابيب البترول، والذي ينقل النفط من العين السخنة على خليج السويس إلى منطقة سيدي كرير على ساحل البحر المتوسط بالإسكندرية وهو يمثل بديلاً لقناة السويس لنقل البترول من منطقة الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط في حال إقدام أي قوى على إغلاق مضيق هرمز.

ويوفر خط أنابيب سوميد أقصر طريق لنقل النفط الخام بدلاً من الدوران حول إفريقيا باستخدام ناقلات النفط ذات الحمولات الضخمة التي لا يمكنها الإبحار عبر قناة السويس، حيث يمكن للناقلات تفريغ بعض حمولتها في خط الأنابيب، وبالتالي تخفيف الأحمال من أجل المرور عبر قناة السويس، أو التفريغ الكامل لحمولة الناقلات ومن ثم نقلها بواسطة سفن شحن صغيرة الحجم إلى أماكن بعيدة. وقال مسؤول في الشركة العربية لأنابيب البترول إن الشركة ما زالت تقوم بمراجعة بنود الاتفاق الذي أدى إلى رفع العقوبات عن إيران في يناير الماضي. وأشار المسؤول إلى أن الشركة المسؤولة عن تشغيل الأنابيب تسعى إلى ضمان التزام إيران بلوائح العقوبات قبل استئناف شحنات النفط التي توقفت منذ أغسطس 2012.

وأظهرت المعلومات التي جمعتها بلومبيرغ أن ناقله نفط إيرانية رست في المسار الجنوبي لقناة السويس منذ 24 فبراير 2016 بعد تحميلها للنفط الخام من جزيرة خرج الإيرانية. وكانت بعض البنوك قد رفضت إجراء التعاملات المالية لشركات التكرير الأوروبية التي تسعى لشراء شحنات النفط الخام الإيراني. وقد سعت شركة «هيلينك بتروليوم» أكبر شركة نفط يونانية لتكرير النفط جاهدة لتأمين الشحنات النفطية نظراً إلى رفض البنوك معالجة المدفوعات. وقالت كاي تيلين ويبر، محللة المعلومات في بلومبيرغ، إنه مع تهديد المرشحين

كاتب: طريق إيران الطويل لإعادة الاندماج في النظام المالي العالمي

نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تقريراً لكاثرين باور، قالت فيه إنه في أول بيان علني له حول إيران منذ أن دخلت عملية تخفيف العقوبات حيز التنفيذ بعد تطبيق الصفقة النووية في منتصف شهر يناير 2016، قام «فريق العمل المعني بالعمليات المالية» بحث الدول الأعضاء على تحذير مصارفها من مخاطر التعامل مع إيران. ويبلغ عدد أعضاء هذا الفريق 37 دولة، من بينها روسيا والصين. ويأتي هذا البيان بعد قيام الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران والمتعلقة بنشاطاتها النووية، ليؤكد المخاطر التي قد تلحق بالمصارف الأوروبية والآسيوية من جراء تجديد علاقاتها المالية مع إيران.

جهة، بما فيها الكيانات الاقتصادية الإيرانية المهمة مثل «الحرس الثوري»، لا تزال مدرجة على اللائحة وخاضعة للعقوبات الثانوية.

وعلى الرغم من إعطاء إيران إمكانية الوصول إلى نحو 100 مليار

دولار من أموالها التي حرمت منها في السابق وحجزت في الخارج، فإن المصارف الإيرانية، ومن أجل استخدام هذه الأموال للقيام بعمليات شراء والانخراط في التجارة الدولية، ستضطر إلى إعادة علاقات المراسلة مع المصارف في البلدان التي هي من الشركاء التجاريين الرئيسيين.

جدير بالذكر أنه في تقرير المادة الرابعة الصادر في ديسمبر 2015، كجزء من تقييم السياسات والتطورات الاقتصادية والمالية في البلاد، قدم «صندوق النقد الدولي» توصياته إلى إيران معتبراً أن «تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب من شأنه أن يسهل إعادة دمجها في النظام الاقتصادي العالمي، وخفض تكاليف المعاملات، وتقليل حجم القطاع غير الرسمي». وفي هذا الإطار، اعترف مسؤولون إيرانيون، بمن فيهم مسؤولو «البنك المركزي» والمدير التنفيذي للبلاد في «صندوق النقد الدولي»، بنقاط الضعف في النظام المصرفي الإيراني التي يمكن أن تحول دون تجديد المشاركة الأجنبية والاستثمار الأجنبي، معتبرين أن المصارف الإيرانية «قديمة» وتواجه إرثاً من «ضعف إدارة المخاطر والإشراف غير الكافي».

كل ذلك يعني أنه على الرغم من تخفيف العقوبات وإعادة القبول في «جمعية الاتصالات المالية العالمية بين المصارف»، لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام تلك المصارف التي تتطلع إلى إقامة علاقات مالية مع إيران. وكحد أدنى، ستستمر المصارف في مواجهة التمويل غير المشروع والمخاطر التنظيمية، وكلا الشرطين نتيجة أعمال إيران نفسها.



وحث البيان إيران على «معالجة أوجه القصور المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب على الفور وبشكل فعال»، لافتاً النظر إلى أنه إذا فشلت إيران في تحقيق ذلك، سيفكر «فريق العمل» في دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز إجراءاتها المضادة لإيران في جلسته في يونيو 2016. وبالنسبة إلى المؤسسات المالية الأجنبية التي تفكر في تجديد العلاقات مع البنوك الإيرانية، فهناك تداعيات حقيقية لاستمرار «فريق العمل المعني بالعمليات المالية» في تصنيف إيران كسلطة ذات مخاطر عالية ولدعواته المتكررة لاتخاذ إجراءات مضادة، سواء من حيث التمويل غير المشروع أو المخاطر التنظيمية. فمعايير «فريق العمل» التي تتبعها الآن الدول الأعضاء، تدعو الجهات الرقابية إلى مطالبة المصارف بالمشاركة في تعزيز التحقق الواجب عند التعامل مع السلطات ذات المخاطر العالية. وهذه التدابير تتطلب الكثير من الوقت والموارد لمعرفة مدى امتثال المصارف، كما أنها قد لا تكون كافية للمؤسسات المالية عندما يتعلق الأمر بالمصارف الإيرانية، والتي، وفقاً لوزارة الخزانة الأمريكية، «تشارك طوعاً في ممارسات مزللة للتمويه عن السلوك غير المشروع».

وفي الواقع، يُشار إلى دعوة «فريق العمل المعني بالعمليات المالية» لاتخاذ تدابير مضادة لإيران في «النتائج» الواردة في الباب 104 من «قانون شامل للعقوبات والمساءلة وسحب الاستثمارات المتعلقة بإيران»، وهو الأساس القانوني لفرض عقوبات ثانوية من قبل الولايات المتحدة على إيران. وعلى الرغم من أن تخفيف العقوبات الثانوية شمل أكثر من 400 من الجهات الإيرانية كجزء من الاتفاق النووي من خلال إزالتها عن قوائم العقوبات الأمريكية، إلا أن أكثر من 200

أزمة اللاجئين وألمانيا ومستقبل الاتحاد الأوروبي

بينما تتفاقم مشكلة اللاجئين في أوروبا مع غياب سياسة أو موقف أوروبي موحد من طريقة التعامل معها، فإن بنية الاتحاد الأوروبي تتعرض للخطر، وهناك حديث متزايد عن الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية «شينغن»، بل وتعالق أصوات بالغائها.



يلاقي رفضاً داخلياً (على المستوى المحلي الألماني) وخاصة من قبل بعض الأحزاب التي بدأت تبدي مخاوف من استقبال هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين، بينما يتصاعد الرفض الشعبي داخل وخارج ألمانيا. صحيح أن مستوى هذا الرفض ما زال غير مؤثر، ولكنه قد يلقي دعماً أكبر وخاصة مع ظهور مشكلات تتعلق باللاجئين، سواء كانت مدبرة كحادثة التحرش أو تلك التي قد ينخرط بها اللاجئون كالتخطيط لعمليات إرهابية، فضلاً عن مخالفة القوانين أو حتى الانخراط في تجارة المخدرات. وعلى عكس ما هو الحال في ألمانيا فإن الوضع سيء في الكثير من الدول الأوروبية الأخرى، حيث تتزايد الانتقادات لما قامت به ألمانيا، وهناك دول تهدد بانسحابها أو تعلن عدم التزامها بمقررات اتفاقية «شينغن»، ويستغل الأزمة اليمينية الذي شهد صعوداً لافتاً في العديد من دول أوروبا في السنوات الأخيرة، وجاءت قضية اللاجئين لتعطيه ذريعة، بل وتقدم له «مادة حية» يستغلها في خطابه ومن ثم برامجه لتأكيد سياسته المعادية للمهاجرين وخاصة المسلمين منهم.

إذن تواجه أوروبا تحدياً حقيقياً بسبب أزمة اللاجئين، وقد يكون له تأثيرات سلبية ليس على مستقبل اتفاقية «شينغن» فقط، وإنما على الدور الألماني القيادي في أوروبا أيضاً والذي ظهر بشكل واضح خلال أزمة الديون التي عانتها كثير من دول القارة بعد الأزمة المالية العالمية 2008. فهل تعصف مشكلة اللاجئين بالاتحاد الأوروبي أم ستنجح ألمانيا كما نجحت من قبل في المحافظة على تماسك أوروبا الذي كادت الأزمة المالية تعصف به قبل أزمة اللاجئين، لولا حكمة والأهم كرم الألمان؟

يواجه الاتحاد الأوروبي ما يرى معظم المراقبين أنه أكبر تحدٍ لوجوده منذ نشأته بسبب أكبر مشكلة لجوء تعيشها القارة العجوز منذ الحرب العالمية الثانية؛ بل إن طبيعة هذه الأزمة وتشعباتها المختلفة قد تجعلها أكثر تعقيداً من مشكلة اللجوء خلال تلك الحرب لأن اللاجئين هذه المرة قادمون من خارجها، ولأنهم ينتمون إلى أديان بل وثقافات مختلفة، وهو ما يجعل منها مسألة تتصدر لجدول أعمال ولقاءات دول الاتحاد الثنائية والجماعية.

وتدور الاختلافات الرئيسية بين الأوروبيين حول سياسية استقبال اللاجئين من حيث المبدأ، هذا برغم أنها مقرة في ميثاق الاتحاد أصلاً- وطريقة التعامل معهم بعد استقبالهم والأهم بالنسبة إلى معظم الدول هو توزيعهم؛ أي العدد الذي يجب على كل دولة أن تتحمله، كما تطالب الدول التي تحملت العبء الأعظم وخاصة ألمانيا. وبشكل عام تنقسم دول الاتحاد إلى ثلاث مجموعات لكل منها رؤى متباينة وأحياناً متناقضة: المجموعة الأولى، وتضم معظم دول شرق ووسط أوروبا- المعادية بطبيعتها للمهاجرين- ومنها بلغاريا، لا تريد استقبال اللاجئين، بل وترى فيهم خطراً عليها، وفيها أصوات صريحة تطالب بعدم استقبالهم، بل وطردهم. والمجموعة الثانية، تريد استقبالهم ولكن بشروط وقيود، وترى بعضها، ومنها بريطانيا، ضرورة إعطاء النصيب الأكبر للاجئين المقيمين في دول الجوار (لسوريا) كالأردن ولبنان وتركيا وذلك من أجل قطع الطريق أو على الأقل منع أعداد كبيرة من المخاطرة عبر البحار، بما يشكله ذلك من عبء ليس مادياً فقط بل ومعنوياً على الغرب، حيث تظهر أوروبا عبر أصوات تصدر حتى من قبل قادة بعض دولها، بوجه غير إنساني يسيء إلى القيم التي قامت عليها دولها الوطنية حديثاً. والمجموعة الثالثة، وهي قليلة وعلى رأسها ألمانيا ترى ضرورة أن تتحمل أوروبا مسؤوليتها الأخلاقية، وأن تتعامل مع الأزمة من منطلق إنساني يعكس القيم الأوروبية، وليس من منظور سياسي بحت. وقد نجحت حتى الآن ألمانيا في التغطية على «العورة الأوروبية» عندما سمحت بعبور مئات الآلاف من اللاجئين إلى أراضيها، وتعمل على دمجهم في المجتمع الألماني. ولكن الموقف الألماني هذا



أبوظبي عاصمة لصناعة الطيران والفضاء وسياحة الأعمال

الإبداعية للدولة وتحفيز التميز الإماراتي في مجالات الصناعات الحديثة والطيران والفضاء وترسيخ مكانة أبوظبي كعاصمة لصناعة الطيران وسياحة الأعمال. ويعد إطلاق أسبوع أبوظبي للطيران ثمرة للتعاون بين العديد من المؤسسات الوطنية الرائدة في الدولة والتي تسعى جاهدة لإظهار الإنجازات الكبيرة التي استطاعت الدولة تحقيقها في قطاع صناعتي الطيران والفضاء.



تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، ينطلق اليوم في أبوظبي «أسبوع أبوظبي للطيران والفضاء 2016»، ويضم تحت مظلة الدورة الثانية من معرض ومؤتمر «يومكس» والأنظمة غير المأهولة، والدورة الأولى من «معرض ومؤتمر المحاكاة والتدريب» والدورة الثالثة للقمّة العالمية لصناعة الطيران، والدورة

الرابعة لمعرض أبوظبي للطيران، والدورة الأولى لمعرض ومؤتمر الشرق الأوسط لمهن الطيران، بالإضافة إلى الدورة الثامنة لسباق الكبيرة التي استطاعت الدولة ريد بل الجوي. ويهدف تنظيم هذا الأسبوع إلى ترجمة الرؤية الاقتصادية

صادرات إيران من النفط ونواتج تكثيف الغاز ستبلغ مليوني برميل يومياً بنهاية مارس الحالي



نقل موقع معلومات وزارة النفط الإيرانية على الإنترنت (شانا) يوم أمس السبت عن مدير الشؤون الدولية بشركة النفط الوطنية الإيرانية قوله إن صادرات إيران من النفط ونواتج تكثيف الغاز ستبلغ مليوني برميل يومياً بحلول نهاية مارس الحالي. وقال محسن قمصري «تباع نواتج تكثيف الغاز على نحو أبطأ من بيع النفط الخام لكننا نتوقع أن تكون مبيعاتها أسرع من مبيعات النفط الخام في المستقبل».

غرفنا أبوظبي ودبي توقعان اتفاقية لاعتماد شهادات المنشأ ومنحها الصبغة الدولية

وقعت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي اتفاقية مع غرفة تجارة وصناعة دبي، بصفتها ممثلة للمجلس العالمي لشهادات المنشأ في الإمارات، لاعتماد شهادات المنشأ التي تصدرها غرفة أبوظبي ومنحها الصبغة الدولية. ووقع الاتفاقية في أبوظبي هلال محمد الهاملي، نائب مدير عام غرفة أبوظبي، وعتيق جمعة نصيب، نائب رئيس تنفيذي أول لقطاع الخدمات التجارية في غرفة دبي، ونائب رئيس لجنة اعتماد شهادات المنشأ في الاتحاد العالمي لغرف التجارة التابع لغرفة التجارة الدولية، بحضور عدد من مدراء الدوائر والإدارات في الغرفتين. و أكد الهاملي في بيان صحفي لغرفة أبوظبي اليوم أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي في إطار جهود غرفة أبوظبي الرامية إلى إصدار شهادات المنشأ إلكترونياً وإعطائها الصبغة الدولية بحيث تكون معتمدة عالمياً ومعترفاً بها من قبل



غرف التجارة والصناعة الممثلة في غرفة التجارة الدولية. وقال نائب مدير عام غرفة أبوظبي: إن خدمات الأعضاء التي تقدمها الغرفة تتمثل في تنفيذ إجراءات الترخيص التجاري إلكترونياً، واستقبال استفسارات الأعضاء الواردة، وتنظيم الندوات التعريفية للأعضاء، وتحديث ملفاتهم، وتحديث وإضافة الأنشطة التجارية، ومتابعة العضويات المنتهية وإعلام أصحابها بذلك والتحديث الدوري لقواعد معلومات الأعضاء وأصحاب الأعمال، وتوفير البيانات والمطبوعات الاقتصادية المتخصصة وإصدار شهادات المنشأ والتصديق على صحة التواقيع، وكذلك توفير قوائم بأسماء الشركات والمؤسسات المسجلة بالغرفة بحسب النشاط، وإجراء التعديلات على عنوان الشركة أو المؤسسة وأي معلومات تتعلق بالأعضاء المسجلين.